ARABE

الحياة بالفرنسية
في كيبيك

Québec

ملاحظة:

يهدف نص هذه النشرة إلى شرح سياسة كيبيك اللغوية.
ومع ذلك، فالسند القانوني يبقى لميثاق اللغة الفرنسية وأحكامه.

موقع الانترنت: http://www.spl.gouv.qc.ca

محتويات هذه النشرة من إعداد الأمانة المعنية بالسياسة اللغوية.

تصميم الغرافيك: Graphissimo

الترجمة إلى العربية: منى راسم، مترجمة معتمدة

الايداع القانوني: ٢٠١٢
مكتبة ومحفوظات كيبيك الوطنية
مكتبة ومحفوظات كندا الوطنية
رقم الايداع: 978-2-550-63265-8 (النسخة المطبوعة)
978-2-550-63266-5 (PDF)

© حكومة كيبيك، ٢٠١٢

فهرس المحتويات

العرض	٢
التعليم: الأولوية لارتياد المدرسة الفرنسية	٨
الصحة	١٢
تعميم الفرنسية في أوساط العمل	١٣
التجارة والأعمال: الفرنسية تعلن عن ذاتها	٢٠
إدارة عامة تعمل بالفرنسية	٢٤
استخدام الفرنسية والانجليزية في النصوص التشريعية والمحاكم	٢٩
الفرنسية في مجال المعلوماتية وشبكة الانترنت	٣٠
الهجرة وتعميم الفرنسية	٣٣
النقابات المهنية الست وأربعون	٣٥
أماكن وأسماء	٣٦
لغة واحدة وجهات مرجعية	٣٧

العرض

تقع مقاطعة كيبيك في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأمريكية، ويبلغ عدد سكانها حولي ثمانية ملايين نسمة، ٨٠٪ منهم تعد اللغة الفرنسية لغتهم الأم. وبهذا تضم كيبيك أهم تجمع سكاني ناطق بالفرنسية في كندا. وفضلا عن ذلك، وبمعدل يتجاوز هذه النسبة قليلا، تعد اللغة الفرنسية أكثر اللغات المستخدمة في المنزل.

ومع ذلك فإن الناطقين بالفرنسية يعدون أقلية في كندا وأمريكا الشمالية. فقد استمرت نسبة الناطقين بالفرنسية من بين السكان الكنديين في الانخفاض منذ ستين عاما.

وهذا لا يمنع أن أجيال كيبيك المتعاقبة قد دأبت منذ أكثر من ٤٠٠ سنة، على الحفاظ على استخدام اللغة الفرنسية.

الناطقون بالفرنسية في أمريكا الشمالية

والناطقون بالفرنسية، الذين يحيط بهم ٣٠٠ مليون من الناطقين بالانجليزية، لا يشكلون سوى ٢٪ من سكان أمريكا الشمالية. وعليهم بالتالي التكيف مع قوى السوق اللغوية الكندية والأمريكية التي تحبذ استخدام اللغة الانجليزية.

وبينما تسعى كيبيك إلى الحفاظ على هويتها والنهوض بثقافتها ولغتها، فقد أخذت تنفتح على العالم خلال العقود الأخيرة أكثر من أي وقت مضى. ويشهد على ذلك الحجم الحالي لصادرات كيبيك: حيث تقوم كيبيك بتصدير نحو ٤٥٪ من صافي الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك يوجد بها أعلى معدل للأيدي العاملة ثنائية أو متعددة اللغات بأمريكا الشمالية. فالوضع الجغرافي السياسي الخاص الذي تتمتع به كيبيك، ورغبتها في الحياة بالفرنسية ضمن السياق الأمريكي الشمالي يجعلان منها اليوم مدافعا دءوبا عن التنوع الثقافي واللغوي.

العوامل التي أدت إلى إقرار ميثاق اللغة الفرنسية

لا يزال وضع اللغة الفرنسية في أمريكا الشمالية هشاً ويتطلب يقظة مستمرة. لذا دأبت حكومات كيبيك المتعاقبة منذ نهاية الستينات على تزويد كيبيك بسياسة لغوية.

وحجر الزاوية في هذه السياسة اللغوية هو ميثاق اللغة الفرنسية الذي أقرته الجمعية الوطنية لكيبيك في ٢٦ أغسطس/آب ١٩٧٧. ويؤكد هذا الميثاق، وهو أوسع نطاقا من القوانين اللغوية التي سبقته، على إرادة شعب كيبيك المتمثلة في جعل اللغة الفرنسية اللغة الطبيعية والمعتادة للحياة العامة، تلك التي تعبر عن حيوية كيبيك الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية.

وتتمم ميثاق اللغة الفرنسية عشرات اللوائح فضلا عن سياسة حكومية تحكم استخدام ونوعية اللغة الفرنسية في الإدارة. وثمة سياسات حكومية أخرى تتناول قطاعات يعد البعد اللغوي فيها بعدا استراتيجيا (كالتعليم، والثقافة، والهجرة، وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك) كما ترمي إلى ضمان استدامة الواقع الفرنسي بكيبيك وإشعاعه. وتشكل كل هذه التدابير سياسة كيبيك اللغوية التي تهدف إلى النهوض باللغة الفرنسية وتهيئة ازدهارها في السياق الأمريكي الشمالي.

وقد أدت عوامل عدة إلى تحفيز تحديد الصلة بين اللغات المستخدمة في أقاليم كيبيك عبر سياسة لغوية. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- تزايد قوة اللغة الانجليزية على الجذب في قارة أمريكا الشمالية مع عصر التصنيع والتمدن.
- تضاؤل الثقل الديموغرافي للناطقين بالفرنسية في كندا وثقل كيبيك داخل كندا منذ عام ١٩٥١.
- الرغبة التي كانت تحدو معظم الوافدين الجدد، قبل عام ١٩٧٧، في إلحاق أبنائهم بالمدارس الانجليزية والتي انبثقت عنها أزمات لغوية متنوعة في شبكة مدارس كيبيك.
- انخفاض معدل المواليد الذي يجعل المستقبل الديموغرافي اللغوي للناطقين بالفرنسية في أمريكا متوقفا إلى حد كبير، حتى في كيبيك، على اندماج المهاجرين في المجتمع.

التقدم المحرز منذ إقرار ميثاق اللغة الفرنسية

لقد تم إقرار السياسة اللغوية لمواجهة قوة جذب اللغة الانجليزية، تلك القوة التي تلاحظ بوجه خاص في مونتريال وفي مناطق كيبيك التي يحدث فيها احتكاك يومي بين اللغتين الفرنسية والانجليزية. وبعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على إقرار ميثاق اللغة الفرنسية، يلاحظ تقدم اللغة الفرنسية في كيبيك على النحو التالي:

- اتخذت الإعلانات العامة والتجارية طابعا فرنسيا، لا سيما في مونتريال.
- أصبح المستهلكون الناطقون بالفرنسية يحصلون على خدمات بلغتهم بصورة متزايدة.
- تزايد استخدام الفرنسية من جانب العاملين وفي الحياة التجارية.
- تزايد التحاق المهاجرين الشبان بالمدارس الفرنسية، مما أدى إلى تحسين اندماجهم في مجتمع كيبيك الذي يتحدث معظم سكانه الفرنسية.
- خفت حدة التباين في الدخل والمستوى الاجتماعي، الذي كان من قبل في غير صالح الناطقين بالفرنسية.

ورغم تلك الانجازات، فمازال يتعين إحراز تقدم هام حتى تظل الفرنسية اللغة الطبيعية والمعتادة في الاتصالات العامة بكيبيك. ولا يجب أن ننسى أن الضغوط لازالت تمارس يوميا ضد اللغة الفرنسية في كيبيك، لا سيما في سياق عولمة قطاعات الاقتصاد التي تسودها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. ولهذا السبب تكتسي سياسة كيبيك اللغوية كل أهميتها.

ماذا يعني ميثاق اللغة الفرنسية

ينص هذا الميثاق على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية لكيبيك. وفضلا عن ذلك، يحدد الميثاق الحقوق اللغوية الأساسية التالية:

- يحق لكل شخص أن تكون الفرنسية لغة التخاطب معه لدى كل من الإدارة والخدمات الصحية والاجتماعية والمرافق العامة والنقابات المهنية واتحادات العمال وجميع المؤسسات التجارية العاملة في كيبيك.
- يحق لكل شخص التحدث بالفرنسية خلال محافل التداول.
- يحق للعاملين ممارسة أنشطتهم بالفرنسية.
- يحق لمستهلكي السلع أو الخدمات الحصول على المعلومات والخدمات باللغة الفرنسية.
- يحق لكل شخص مؤهل للتعليم في كيبيك تلقي التعليم باللغة الفرنسية.

التعليم:
الأولوية لارتياد المدرسة الفرنسية

تمتلك كيبيك شبكة مدرسية ممتازة تضعها، من حيث تنظيمها وطرقها التربوية، في مصاف الأنظمة التعليمية الأكثر حداثة في الدول الصناعية.

كما توجد بها مؤسسات جامعية رفيعة المستوى، مشهود لها في كافة أرجاء العالم لمستوى تعليمها وأنشطة البحث الخاصة بها.

وتقدم غالبية المؤسسات التي تشكل شبكة التعليم الحكومية بكيبيك خدمة التعليم باللغة الفرنسية. كما يوجد بكيبيك منذ وقت طويل نظام تعليم حكومي كامل بالانجليزية من مرحلة الروضة حتى الجامعة.

التعليم الابتدائي والثانوي

بما أن أكثر من ٨٠٪ من سكان كيبيك يتحدثون الفرنسية، فمن الطبيعي أن يتلقى معظم تلاميذها تعليمهم بالفرنسية. وهكذا، وتحقيقا لدمج أبناء المهاجرين الذين يختارون الحياة بكيبيك مع الغالبية الفرانكفونية، فهم ملزمون بارتياد المدرسة الفرنسية حتى نهاية المرحلة الثانوية. ومع ذلك، هناك عديد من الاستثناءات تتيح لبعض الأطفال تلقي تعليمهم بالانجليزية.

قواعد تحديد القبول بالمدارس الانجليزية

ينص ميثاق اللغة الفرنسية على الظروف الخاصة التي تسمح بقبول طفل بمؤسسة مدرسية انجليزية، إما حكومية أو خاصة تحصل على دعم حكومي.

وفيما يلي القواعد الأساسية:

- أن يكون أحد والدي الطفل مواطنا كنديا وتلقى الجانب الأكبر من تعليمه الابتدائي باللغة الانجليزية في كندا.
- أن يكون أحد والدي الطفل مواطنا كنديا وأن يكون الطفل قد تلقى الجانب الأكبر من تعليمه الابتدائي أو الثانوي باللغة الانجليزية في كندا.

وحينما يصرح لطفل بتلقي تعليمه بالانجليزية، وفقا لتلك القواعد، يكون لأخوته وأخواته الحق في ذلك أيضا.

وفضلا عن ذلك، فحينما يقيم طفل بكيبيك بصفة مؤقتة لأن أحد والديه يدرس أو يعمل بها، يكون له الخيار بين ارتياد المدرسة الفرنسية أو الانجليزية خلال فترة إقامته، وفقا لشروط محددة.

بيد أنه لا يشترط الحصول على أي تصريح في حالة ارتياد مؤسسة مدرسية لا تحصل على دعم حكومي وتقدم التعليم بالانجليزية. وحينما يندرج هذا التعليم في إطار دعم طلب قبول بمؤسسة انجليزية تحصل على دعم حكومي، يتم إتباع إطار تنظيمي محدد لتحليل الطلب. ويحدد هذا الإطار المعايير والوتيرة الواجب تطبيقها لأخذ هذا التعليم في الاعتبار.

التعليم بالمعاهد والتعليم الجامعي

يتمتع الطالب من كيبيك لدي إتمامه المرحلة الثانوية بكامل الحرية في الالتحاق بالمعهد ومن ثم الجامعة التي يقع عليها اختياره، سواء أكانت لغة التدريس الفرنسية أو الانجليزية.

وتتبع المعاهد والجامعات الفرانكفونية بكيبيك منذ بضع سنوات استراتيجيات لتحسين نوعية اللغة الفرنسية لدى طلابها. ومن جهة أخرى، يقتضي ميثاق اللغة الفرنسية من معاهد وجامعات كيبيك إتباع سياسة متعلقة باستخدام ونوعية اللغة الفرنسية. وبالنسبة للمؤسسات التي تقدم التعليم باللغة الفرنسية لمعظم تلاميذها، تتعلق هذه السياسة بالفرنسية كلغة التعليم، ولغة تواصل الإدارة، ولغة العمل، كما تتعلق بنوعية اللغة الفرنسية وإجادة التلاميذ والموظفين لها.

أما بالنسبة للمعاهد التي تقدم التعليم باللغة الانجليزية لمعظم طلابها، فتتناول هذه السياسة تعليم الفرنسية كلغة ثانية، والفرنسية كلغة الاتصالات المكتوبة المتبادلة بين إدارة المؤسسة والحكومة والهيئات الحكومية والهيئات البلدية والتعليمية والدوائر الصحية والاجتماعية والأشخاص الاعتباريين المقيمين بكيبيك.

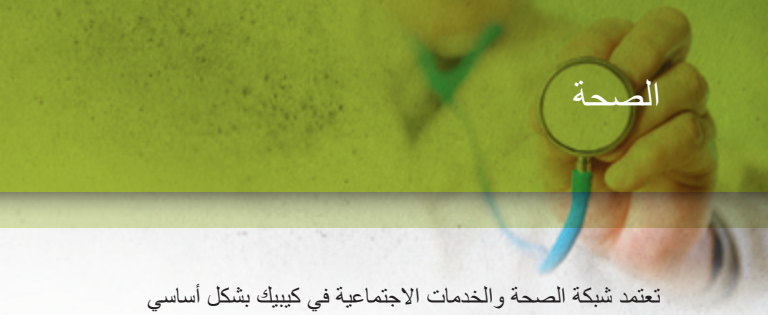

الصحة

تعتمد شبكة الصحة والخدمات الاجتماعية في كيبيك بشكل أساسي على الفرنسية ويجب أن تقدم خدمات هذه الشبكة في كل مكان بالفرنسية.

وفضلا عن ذلك، يضمن ميثاق اللغة الفرنسية لكل شخص حق مخاطبة الدوائر الصحية والاجتماعية باللغة الفرنسية.

خدمات بالفرنسية وبلغات أخرى

ولضمان حق الأشخاص الناطقين بالانجليزية، أسوة بالناطقين بالفرنسية، في العلاج باللغة التي يتحدثون بها، يعهد إلى بعض المؤسسات بمسؤولية تقديم الخدمات بالانجليزية. وهكذا يحق لكل شخص ناطق بالانجليزية الحصول على خدمات صحية واجتماعية بلغته، بالقدر الذي تسمح به الموارد البشرية والمادية والمالية للمؤسسات التي توفر هذه الخدمات. ويلاحظ من الناحية العملية أن الناطقين بالانجليزية في كافة أنحاء كيبيك يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية بالانجليزية.

ومن هذا المنطلق، تكفل وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، في حدود مواردها، للأشخاص المنتمين لمختلف الجماعات الثقافية بكيبيك إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية باللغة التي يتحدثون بها.

تعميم الفرنسية
في أوساط العمل

حتى لا تظل اللغة الفرنسية حبيسة الدائرة الخاصة وحتى تصبح مفيدة وسهلة التعلم والاستخدام، يجب أن توفر إمكانية الحصول على عمل مربح ومناصب قيادية. ويجب أن تصبح أداة لا غنى عنها في أوساط العمل. لذا تحتل لغة العمل موقع الصدارة بالنسبة لسياسة كيبيك اللغوية.

وبالطبع فإن استخدام اللغة الفرنسية كلغة العمل لا يلغي استخدام الانجليزية أو غيرها من اللغات عند الاقتضاء. ويكفي النظر إلى أهمية الصادرات بالنسبة لاقتصاد كيبيك لتبين أن الاتصالات التي تجريها المؤسسات مع العملاء الخارجيين تتم في الغالب في عدة لغات أخرى غير الفرنسية.

الفرنسية: حق معترف به في أوساط العمل

ومع ذلك، تبقى هناك حقيقة وهي أن ميثاق اللغة الفرنسية، بالنظر إلى حق العاملين في ممارسة أنشطتهم بالفرنسية، ينص على ضرورة استخدام المؤسسات العاملة بكيبيك اللغة الفرنسية عادة في معاملاتها، لا سيما في المراسلات الموجهة إلى موظفيها. ووفقا للمنطق ذاته، يجب أن تتم صياغة الاتفاقات الجماعية باللغة الفرنسية.

ويحرم ميثاق اللغة الفرنسية أيضا على صاحب العمل تسريح موظف ما أو تخفيض رتبته الوظيفية أو نقله بسبب عدم تحدثه سوى الفرنسية أو عدم إلمامه بلغة أخرى غير الفرنسية. وفي الوقت ذاته، لا يمكن لصاحب عمل أن يشترط الإلمام بلغة أخرى غير الفرنسية للحصول على وظيفة ما لم تتطلب مهام الوظيفة معرفة هذه اللغة أو مستوى معين من المعرفة لتلك اللغة. وباستطاعة أي شخص يعتقد انه ضحية هذا النوع من التفرقة اللجوء إلى القضاء لتصحيح هذا الوضع.

وتساهم أوساط الأعمال بكيبيك بفعالية في المساعي الرامية إلى تعميم الفرنسية بمؤسساتهم. أما المؤسسات التي ترغب في إقامة مشاريع بكيبيك للقيام بأنشطة إنتاج أو تسويق أو بحوث، فستحصل هي أيضا على أكبر نفع من جراء قيامها بهذا الخيار وذلك بأن تسلك في درب تعميم الفرنسية التي ستيسر إلى حد كبير من دمجها في مجتمع كيبيك.

ماذا يعني "العمل بالفرنسية" في كيبيك؟

تعميم الإلمام بالفرنسية واستخدامها

لضمان تعميم اللغة الفرنسية في أوساط العمل، نص ميثاق اللغة الفرنسية على إجراءات معينة بالنسبة للمؤسسات التي تستخدم ٥٠ شخصا أو أكثر في كيبيك. فيتعين على هذه المؤسسات الالتزام بسياسة ترمي إلى التحقق من أنها تلتزم بالقانون وتعمم استخدام الفرنسية بها.

العمل على أن يتحدث العاملون الفرنسية

لكي يمكن أن تكون بيئة العمل فرنسية، يجب أن يكون الكوادر والأفراد العاملون بالمؤسسة ملمين باللغة الفرنسية وقادرين على استخدامها في معاملاتهم. وإن لم يكن الأمر كذلك، يجب أن تقوم المؤسسة بما يلزم لكي يتعلم العاملون بها الفرنسية وذلك، على وجه الخصوص، من خلال توفير دروس اللغة الفرنسية سواء بمقار العمل أو بمراكز التعليم.

الإعلان بالفرنسية داخل المؤسسة

يجب أن تتأكد المؤسسة من أن الإعلانات الداخلية (كالإعلانات على لوحات الإعلان، والبيانات المدونة على آلات المكاتب أو المصانع، وما إلى ذلك) تكون بالفرنسية. وفي حالة استخدام الفرنسية ولغة أخرى في آن واحد، يجب أن تراعي المؤسسة أن تظهر اللغة الفرنسية بشكل أبرز كثيرا أو على الأقل مساو للغة الأخرى، تبعا للظروف. وتنطبق هذه القاعدة الأخيرة كذلك على كافة الوثائق وأدوات العمل والمراسلات المكتوبة الصادرة عن المنشأة القائمة في كيبيك.

التواصل بالفرنسية في أوساط العمل

يجب أن تتم المراسلات الرسمية بين إدارة المؤسسة والعاملين بها، وكذلك المراسلات المتبادلة بين الأفراد العاملين، باللغة الفرنسية. وهكذا يجب أن تصدر بالفرنسية التعليمات والتوجيهات والمذكرات الإدارية ونشرات المؤسسة.

الحصول على مستندات العمل بالفرنسية

يجب أن تتأكد المؤسسة من أن مستندات العمل شائعة الاستخدام، كالاستمارات وأساليب العمل والخطط والمواصفات والتقارير وما إلى ذلك تتم طباعتها واستكمالها بالفرنسية، سواء كانت في شكل ورقي أو الكتروني. وتنطبق نفس القاعدة على كافة الوثائق التقنية والمرجعية.

تعميم الفرنسية على المعدات الالكترونية

يجب على المؤسسة تركيب الأجهزة والبرمجيات باللغة الفرنسية بأجهزة كمبيوتر موظفيها.

التواصل بالفرنسية مع العملاء والموردين والجمهور والهيئات الحكومية

يجب أن تتأكد المؤسسة من قدرتها على الرد على عملائها بكيبيك وعلى تقديم الخدمات لهم باللغة الفرنسية. لذلك يتعين أن تكون الفرنسية لغة استقبال العملاء، سواء عن طريق الهاتف أو الاستقبال الشخصي. كما يجب أن تكون الوثائق الإدارية والتجارية والإعلانية الموجهة إلى العملاء وإلى الجمهور بكيبيك باللغة الفرنسية، بما في ذلك تلك التي تصدر بصورة الكترونية. وتنطبق القاعدة أيضا على الوثائق المصاحبة للمنتجات (طريقة الاستخدام، الضمانة وما إلى ذلك).

تعميم الفرنسية في المؤسسات: مسعى دءوب

يعد مجلس كيبيك للغة الفرنسية الهيئة المعنية بتقديم المساعدة والمشورة والمتابعة للمؤسسات في مساعيها نحو إضفاء الطابع الفرنسي. ويحدد ميثاق اللغة الفرنسية عدة خطوات في هذا الشأن.

تحليل الوضع اللغوي

يجب على أي مؤسسة تستخدم ٥٠ شخصا أو أكثر أن تبادر أولا بالتسجيل لدى مجلس كيبيك للغة الفرنسية ثم تقوم بعدئذ، بمساعدة المجلس وفي ضوء نصائحه، بإجراء تحليل لوضعها اللغوي. وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تستخدم أكثر من مائة شخص، فعليها بالإضافة إلى ما سبق أن تنشئ لجنة للغة الفرنسية تكلف بالإشراف على العملية برمتها بحيث تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن أرباب العمل وممثلين عن العاملين بشكل متساو. ويمكن للمجلس أيضا إذا ما رأى ذلك مناسبا، أن يطلب إلى مؤسسة تستخدم من ٥٠ إلى ٩٩ شخصا أن تقوم بتشكيل لجنة للغة الفرنسية.

ولا يحق لصاحب العمل القيام بوقف راتب أو إقالة أو تسريح أو خفض رتبة أو نقل عامل ما بلا سبب سوى مشاركته في اجتماعات إحدى اللجان أو اللجان الفرعية للغة الفرنسية أو أدائه مهام لهذه اللجان.

برنامج تعميم الفرنسية

بعد تحليل الوضع اللغوي، تحصل المؤسسة على إجازة تعميم الفرنسية إذا اعتبر مجلس كيبيك للغة الفرنسية أن استخدام الفرنسية معمم بها. وإذا لم تكن الحالة كذلك، يطلب المجلس من المؤسسة أن تقدم إليه برنامج لتعميم الفرنسية ثم تقوم بتنفيذه. ويكون الهدف من هذا البرنامج التوسع في استخدام اللغة الفرنسية في المؤسسة، ويشمل عدة عناصر مثل معرفة العاملين بالفرنسية، وزيادة عدد الأشخاص الملمين إلماما كافيا بهذه اللغة، واستخدام الفرنسية في المراسلات الداخلية والوثائق وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك.

شهادة تعميم الفرنسية

حينما يعتبر مجلس كيبيك للغة الفرنسية أنه قد تم تحقيق الأهداف المرجوة من تعميم الفرنسية، يسلم شهادة تعميم الفرنسية إلى المؤسسة. ومع ذلك، فالحصول على هذه الشهادة لا يعني أنه لم يعد من الضروري النهوض بوضع اللغة الفرنسية وجودتها داخل المؤسسة. بل يجب أن تعتبر هذه الشهادة بمثابة بداية لحياة فرنسية طبيعية للمؤسسة، وعلى هذه الأخيرة أن تحرص على أن تحتفظ الفرنسية بمكانتها وعلى أن تستخدم هذه اللغة استخداما حقيقيا ومستمرا. ولضمان طابع الاستمرارية للغة الفرنسية، يفرض ميثاق اللغة الفرنسية أيضا على أي مؤسسة تحمل شهادة تعميم الفرنسية أن تقدم للمجلس كل ثلاث سنوات تقريرا عن تطور استخدام اللغة الفرنسية بها.

حالات خاصة

حتى يتمكن مجلس كيبيك للغة الفرنسية من الحكم على إجراءات تعميم الفرنسية التي يتعين على المؤسسة اتخاذها، فانه يأخذ في الاعتبار بعض القيود مثل علاقات المؤسسة بالخارج، أو قطاع الأنشطة بالمؤسسة، أو المنتجات الثقافية ذات المحتوى اللغوي. كما يأخذ المجلس أيضا في الاعتبار الوضع الخاص لمقار العمل أو مراكز البحث الكائنة في كيبيك والتي تمتد أنشطتها إلى خارج كيبيك. وفي جميع تلك الحالات، يمكن توقيع اتفاقات خاصة مع المجلس لمنح حرية أكبر في استخدام لغة أخرى غير الفرنسية. غير أنه يطلب من هذه المؤسسات تفضيل استخدام الفرنسية في إصداراتها ووثائقها التي تنشر في كيبيك.

التجارة والأعمال: الفرنسية تعلن عن ذاتها

إن أكثر من ٨٠٪ من العملاء بكيبيك يتحدثون الفرنسية. ولكي يتم تقديم المعلومات والخدمات لهؤلاء المستهلكين بلغتهم، ينص ميثاق اللغة الفرنسية على بعض القواعد التي من شأنها أن تجعل من الفرنسية اللغة الطبيعية والمعتادة في مجال التجارة والأعمال بكيبيك.

وتشمل هذه القواعد الإعلانات العامة والتجارية، وعنونة المنتجات، واسم المؤسسات، والوثائق التجارية والدعائية وكافة الاتصالات مع العملاء.

اللافتات العامة والتجارية

تشمل القواعد الخاصة باللافتات العامة والتجارية كل إعلان معلق بمكان عام، سواء أكان في صورة إعلان ضوئي أو لافتة أو ملصق أو نص مؤقت على لوحة أو بواجهة محل. ويجب أن تكون كل هذه الرسائل بالفرنسية.

ويصرح بإضافة لغة أو أكثر، إلا أن القانون يقتضي أن تكون الهيمنة للنص الفرنسي، أي أن يكون تأثيره البصري أكبر كثيرا.

استثناءات

- يجب أن تكون الإعلانات التجارية بالمترو والحافلات وأكشاك انتظار الحافلات واللوحات الإعلانية الكبيرة باللغة الفرنسية فقط.
- وبالنسبة للملصقات الإعلانية المتعلقة بالصحة والسلامة العامة، فيجب أن تكون بالفرنسية، ولكن يمكن استخدام لغة أخرى شريطة أن يظهر النص الفرنسي بشكل معادل على الأقل للنص الآخر.
- تنطبق هذه القاعدة أيضا على اللافتات العامة بمتحف ما أو حديقة نباتات أو حديقة حيوانات أو معرض ثقافي أو علمي واللافتات العامة والإعلانات التجارية المتعلقة بحدث يكون معظم المشاركين فيه من خارج كيبيك.
- يمكن للافتات العامة والإعلانات التجارية المتعلقة بأحد الأنشطة أو المنتجات الثقافية أو التعليمية بلغة غير الفرنسية أو بجهاز إعلامي لا يبث بالفرنسية، أن تصاغ فقط بلغة أخرى غير الفرنسية.
- وينطبق الأمر ذاته على الرسائل غير الهادفة للربح ذات الطابع الديني أو السياسي أو العقائدي أو الإنساني الموجهة إلى جمهور يتحدث لغة أخرى غير الفرنسية.

عنونة المنتجات

يقصد بعنونة المنتجات البيانات المدونة على المنتجات ذاتها، والمعلبات، والمغلفات والوثائق المصاحبة للمنتجات (مثل طريقة التشغيل، وتعليمات الاستخدام، وشهادات الضمان، وما إلي ذلك).

وباستثناء بعض الحالات التي ينص عليها القانون، يجب أن تصاغ بالفرنسية ملصقات كافة المنتجات المعروضة في كيبيك، سواء كانت مصنعة بها أو مستوردة، تباع بالجملة أو بالتجزئة. ومع ذلك من الممكن استخدام لغة أخرى أو أكثر، وفي هذه الحالة يجب أن تكون البيانات المدونة بالفرنسية مساوية على الأقل لنص اللغات الأخرى من حيث الحجم.

الألعاب وبرامج الكمبيوتر

يقتضي ميثاق اللغة الفرنسية أن تكون اللعب والألعاب المباعة في كيبيك معروضة باللغة الفرنسية. كما يجب أن تكون برامج الكمبيوتر، بما فيها البرمجيات وأنظمة التشغيل، متاحة باللغة الفرنسية عند توافر نسخة بالفرنسية.

الاسم التجاري

يجب أن يظهر اسم أي مؤسسة مقامة في كيبيك باللغة الفرنسية. وهذا الاسم ضروري للحصول على الشخصية القانونية.

أما الألقاب وأسماء الأماكن، والتعبيرات المشكلة من تركيبة اصطناعية من الحروف أو المقاطع أو الأرقام وتلك المأخوذة عن لغات أخرى، فيمكن لها أيضا أن تدرج على نحو محدد في اسم الشركة. وهكذا، ومع استخدام اسم فرنسي عام، يمكن استخدام مصطلح معين، مثل اسم الشخصية التاريخية شكسبير، في اسم مكتبة ما بغرض تمييزها عن الشركات المنافسة.

كما يمكن أيضا أن يقترن الاسم التجاري بصيغة في لغة أخرى عند استخدامه على سبيل المثال في وثائق أو نشرات الدعاية، شريطة أن يظهر الاسم الفرنسي بنفس الوضوح على الأقل. ومع ذلك، وعند استخدام الاسم في لافتة تجارية، تكون الأولوية لتطبيق قاعدة الصدارة الواضحة للغة الفرنسية وفقا للأحكام المنطبقة.

الوثائق التجارية

يجب أن تصاغ الوثائق التجارية الصادرة في كيبيك باللغة الفرنسية. وتمتد هذه القاعدة لتشمل بوجه خاص النصوص الإعلانية في شكل ورقي أو الكتروني، مثل الكتالوجات والنشرات والكراسات المطوية ودليل الهاتف التجاري والرسائل التجارية المنشورة على مواقع الانترنت للشركات العاملة في كيبيك. كما ينطبق أيضا على أوامر الشراء والفواتير والإيصالات المقدمة للزبائن والموردين.

وفي كل هذه الحالات، يمن استخدام لغة أخرى أو أكثر بالإضافة إلى الفرنسية، إلا أن النص الفرنسي يجب أن يظهر بشكل معادل على الأقل للنصوص الأخرى. ومع ذلك ينص ميثاق اللغة الفرنسية على بعض المواقف التي يسمح فيها بالاستخدام الحصري للغات أخرى غير الفرنسية. وينطبق هذا على المطبوعات المخصصة لمجموعة عرقية حيث تنشر بلغة هذه المجموعة، أو المنشورات المتعلقة بنشاط أو منتج ثقافي أو تعليمي صادرة بلغة أخرى.

إدارة عامة
تعمل بالفرنسية

يجب أن تقوم إدارة كيبيك بدور نموذجي وفعال في النهوض باللغة الفرنسية، وذلك حتى تعكس أنشطتها حقيقة أن الفرنسية هي اللغة الرسمية لكيبيك واللغة المشتركة للحياة العامة بها.

المسميات والمراسلات والاتصالات الخطية

يقتضي ميثاق اللغة الفرنسية أن يشار إلى الإدارة بشكل حصري بمسماها الفرنسي، ويقصد بالإدارة هنا الحكومة، والوزارات، والهيئات الحكومية، والهيئات البلدية والمدرسية والخدمات الصحية والاجتماعية.

كما يقتضي الميثاق أيضا أن تصاغ كافة النصوص ووثائق الإدارة باللغة الفرنسية. وينطبق الأمر ذاته على المراسلات الخطية الموجهة إلى الحكومات الأخرى وإلى أشخاص اعتباريين مقيمين بكيبيك. وهذا لا يمنع من حيث المبدأ استخدام لغة أخرى. ومع ذلك، تحدد السياسة الحكومية بشأن استخدام ونوعية اللغة الفرنسية هذا البعد في مختلف الحالات. وفضلا عن ذلك، يمكن للإدارة أن تستخدم لغة أخرى غير الفرنسية حينما تراسل أشخاصا طبيعيين يستخدمون هذه اللغة الأخرى في مراسلة الإدارة.

اللافتات

لا تستخدم الإدارة في اللافتات سوى اللغة الفرنسية. ويمكن بصفة استثنائية استخدام لغات أخرى، مثلا لدواعي الصحة أو السلامة العامة أو وفقا للوائح عندما يتعلق الأمر بلافتات للإدارة ذات طابع سياحي أو تجاري.

علامات الطريق

في حالة علامات الطريق، يمكن استكمال النص الفرنسي أو استبداله برموز أو رسوم تخطيطية أو استخدام لغة أخرى في حالة عدم وجود رمز أو رسم يفي بمقتضيات الصحة أو السلامة العامة.

وفضلا عن ذلك، وفي حالة وصف إحدى قنوات الاتصال في بلدية ما، يمكن مع النص الفرنسي استخدام مصطلح محدد آخر في لغة غير الفرنسية إذا كان مخصصا لهذا الاستخدام أو إذا كانت هناك مصلحة أكيدة في استعماله نظرا لقيمته الثقافية أو التاريخية.

هيئات معترف بها

ينص دستور اللغة الفرنسية على أن بعض الهيئات، بما فيها البلديات التي تتجاوز فيها نسبة الناطقين بالانجليزية أكثر من نصف عدد السكان أو مؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدم الخدمات لأناس لغة الأغلبية منهم غير الفرنسية، يجوز منحها صفة "الهيئات المعترف بها". وتمنح هذه الصفة أيضا لكافة المجالس المدرسية الانجليزية في كيبيك.

وتهدف صفة "هيئة معترف بها" إلى السماح للهيئات المعنية باستخدام لغتين، الفرنسية ولغة أخرى، في حالات يتعين فيها عادة استخدام اللغة الفرنسية فقط، كما هو الحال بالنسبة للافتات الإعلانية واسم المؤسسة ومراسلاتها الداخلية.

السياسة اللغوية الحكومية

لضمان التماسك والممارسات المثالية في مجال اللغة، أقرت الحكومة "السياسة الحكومية بشأن استخدام ونوعية اللغة الفرنسية في الإدارة". وتنطبق هذه السياسة، التي نُقحت في عام ٢٠١١، على الوزارات والهيئات الحكومية. وهي تكمل ميثاق اللغة الفرنسية وتحدد مقتضيات أكثر وضوحا لضمان سيادة اللغة الفرنسية في أنشطة الإدارة. ومن ناحية أخرى، تطالب هذه السياسة الوزارات والهيئات الحكومية باعتماد سياسة لغوية خاصة بها وتحديد كيفية تنفيذها.

وتقتضي هذه السياسة بشكل عام أن تعمل الوزارات والهيئات الحكومية على تفضيل الفرنسية وحدها في أنشطتها وإبلاء اهتمام مستمر لنوعية اللغة. كما تضع قواعد للاتصالات، بما في ذلك صياغة النصوص ونشر المعلومات على مواقع الانترنت ورسائل أنظمة البريد الصوتي والرسائل الصوتية التفاعلية، فضلا عن الاجتماعات الحكومية الدولية أو المؤتمرات. وتشمل هذه السياسة أيضا جوانب المساءلة فيما يتعلق باللغة.

وتقتضي هذه السياسة من الكيانات القانونية والمؤسسات أن تصاغ باللغة الفرنسية الوثائق التي تشكل ملفات طلب الحصول على منحة أو عقد أو ترخيص أو غيرها من التصاريح أو، بصفة عامة، من أجل الوفاء بالتزام ناشئ عن أحد القوانين أو اللوائح.

وجدير بالذكر أن سياسة الحكومة بشأن استخدام ونوعية اللغة الفرنسية في الإدارة تنص على ألا تمنح الوزارات والهيئات الحكومية أي عقود أو منح أو مزايا لشركة تستخدم ٥٠ عاملا أو أكثر ما لم تمتثل لمقتضيات ميثاق اللغة الفرنسية بشأن سياسة تعميم الفرنسية.

التعامل مع الدولة

إن السياسة التي تنظم الإدارة التعاقدية بشأن إبرام عقود التوريد والخدمات وأعمال البناء بهيئات القطاع العام، والتي يعتمدها مجلس الخزانة، مصممة بحيث تكفل إجراء جميع مراحل عملية الشراء التي تقوم بها الوزارات والهيئات الحكومية العامة باللغة الفرنسية. فوثائق الشراء وتلك المصاحبة للسلع والخدمات، والبيانات الملصقة على المنتج الذي يتم شراؤه وعلى التعبئة والتغليف، كلها باللغة الفرنسية. وعلاوة على ذلك، فحينما تكون اللغة ضرورية لاستخدام أي منتج أو جهاز، يجب أن تكون هذه اللغة هي الفرنسية.

وقد اعتمدت شبكة الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم أيضا سياسة مماثلة.

استخدام الفرنسية والانجليزية في النصوص التشريعية والمحاكم

اللغة الفرنسية هي لغة التشريع والعدالة في كيبيك، بيد أنه يتعين مراعاة نوع من ازدواجية اللغة التشريعية والقضائية، وذلك وفقا لمقتضيات الدستور الكندي المطبقة في كيبيك.

النصوص التشريعية

يتم إقرار القوانين والأحكام وبعض القرارات الشبيهة باللغتين الفرنسية والانجليزية ولكل من النصين نفس الحجة القانونية.

لغة المحاكم

يمكن لكل شخص من حيث المبدأ استخدام أي من اللغتين الفرنسية أو الانجليزية في كل المسائل التي تعرض على نظر محاكم كيبيك وكذلك بالنسبة لكافة الأحكام الإجرائية التي تتمخض عنها. ولكن قد يحدث أحيانا أن يصدر أحد القضاة حكمه بالانجليزية حتى وإن كان المتقاضون الماثلون أمامه لا يتحدثون سوى الفرنسية، والعكس صحيح، حيث يمكن أن يصدر أحد القضاة حكمه بالفرنسية حتى وإن كانت لغة المتقاضين هي الانجليزية.

ومع ذلك، يسمح ميثاق اللغة الفرنسية للمتقاضي الحصول على ترجمة بالفرنسية أو الانجليزية حسب الحالة. ولكن يلاحظ أنه في حالة القضايا الجنائية، فمن حق كل متهم اختيار أي من اللغتين الفرنسية أو الانجليزية تجري بها المحاكمة حسب اللغة التي يعتبرها لغته ويجب أن يكون بمقدور القاضي وهيئة التحكيم والطرف المدعي التحدث باللغة التي يختارها المتهم.

الفرنسية في مجال المعلوماتية وشبكة الانترنت

يمثل التطور الذي طرأ على مجال المعلوماتية وشبكات الانترنت تحديات جديدة لاستخدام اللغة الفرنسية سواء في مجال العمل أو مجال الترفيه الالكتروني.

وما برحت الانجليزية تحتل مكان الصدارة في تكنولوجيا المعلومات. إلا أن أداة العمل والاتصال هذه، ألا وهي المعلوماتية، من الممكن تماما تكييفها مع الفرنسية ومع معظم اللغات المستخدمة في العالم.

وبما أن لغة الاتصالات الشائعة بكيبيك هي الفرنسية، فيجب العمل على أن تصبح كذلك في حالة الاتصالات التي تستخدم الدعم الالكتروني.

سياسة استخدام الفرنسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

زودت كيبيك بسياسة لاستخدام الفرنسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبق على الحكومة ووزاراتها وعلى الهيئات الحكومية.

وتعمم هذه السياسة استخدام اللغة الفرنسية كاملة (مراعاة علامات التشكيل، والربط، وقواعد الإملاء الفرنسية، وما إلى ذلك) في الاتصالات مع المواطنين والمؤسسات وكذلك في أماكن عمل الموظفين المجهزة بالكمبيوتر. وهي تدعم مقتضيات شراء برامج الكمبيوتر بالفرنسية والدعم الفني باللغة الفرنسية. كما تسعى هذه السياسة لتحقيق امتثال المعدات وبنوك المعلومات ونظم المعلومات وبرامج الكمبيوتر لتسعة من المعايير.

وتكفل هذه المعايير المرتبطة بالتشغيل البيني والاستخدام الكامل للغة الفرنسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضع إطار قياسي للوزارات والهيئات مع تحديد واضح لمقتضيات الإدارة إزاء موردي السلع والخدمات. وبالنسبة لقواعد البيانات الكبيرة، تكفل هذه المواصفات تحديدا الكتابة الصحيحة لاسم ولقب وعنوان المواطنين والمقيمين بكيبيك.

إنتاج المعلومات ونقلها عبر شبكة الانترنت

أتاح انتشار الشبكة الالكترونية للمعلومات أن تتخطي الحدود بسرعة وأن تتجاوز كافة الحواجز، بما فيها الحواجز اللغوية. وبذلك يمثل إنتاج ونقل المعارف والمعلومات الكترونيا تحديات عديدة أمام الدول التي لا تعد الانجليزية لغتها الشائعة. لذا أرادت كيبيك تحقيق ما يلي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة كي تحتل الفرنسية مكانا متناميا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.
- ضمان احترام واستخدام اللغات القومية، لا سيما الفرنسية، في الشبكة العالمية، وذلك بالتشاور مع شركائها الدوليين.

ولتحقيق هذين الهدفين، يجب ألا تتوافر المعدات المتوافقة مع اللغة الفرنسية فحسب بل وأدوات الإنتاج ونظم البحث التي تتيح استخدام الفرنسية بشبكة الانترنت، وفي الوقت ذاته زيادة حجم المحتويات الفرنسية بها.

وتستعين حكومة كيبيك بجميع الشركاء من القطاعين العام والخاص للنهوض باللغة الفرنسية في شبكة الانترنت وتوفير محتوى باللغة الفرنسية "لمستخدمي" الانترنت.

الهجرة وتعميم الفرنسية

يتقاسم اختصاصات الهجرة في كيبيك، وفقا للدستور الكندي، كل من حكومة كيبيك وحكومة كندا.

فالبحث عن الوافدين الجدد وانتقاؤهم واستقبالهم وإدماجهم بالمجتمع، كل هذا يندرج تحت المسؤوليات الرئيسية لكيبيك.

إدماج المهاجرين

تستقبل كيبيك كل عام نحو ٥٠ ٠٠٠ مهاجر يفدون من جميع أنحاء العالم. ويصرح حوالي ٦٥٪ منهم لدى وصولهم أنهم على دراية باللغة الفرنسية.

ولتسهيل إدماج المهاجرين غير الناطقين بالفرنسية في المجتمع، تقدم حكومة كيبيك دورات لتعليم اللغة الفرنسية عن طريق الانترنت وفي أماكن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم معظم الجامعات ومعاهد التعليم العام والتعليم المهني واللجان المدرسية دورات في اللغة الفرنسية. وبالشراكة مع مؤسسات التعليم العام وهيئات المجتمعات، تقدم وزارة الهجرة والجاليات الثقافية العديد من خيارات التعلم المرنة والمتنوعة والتي صممت خصيصا لكل حالة.

ووفقا للاحتياجات والوقت المتاح، من الممكن الخيار بين دورات دراسية بدوام كامل أو دوام جزئي أو دورات في أماكن العمل. وتغطي هذه الدورات أيضا الجوانب العملية للحياة اليومية في كيبيك. ويمكن تقديم تدابير دعم مالي لمساعدة المهاجرين على سداد تكاليف هذه الدورات.

ضرورة التحدث بالفرنسية

تقدم حكومة كيبيك دورات في اللغة الفرنسية للسماح بإدماج المهاجرين اجتماعيا وثقافيا ومهنيا. وبهذا تصبح الفرنسية لغة التماسك الاجتماعي. ويتضمن موقع وزارة الهجرة والجاليات الثقافية (www.micc.gouv.qc.ca) قسما بعنوان "اللغة الفرنسية" مخصصا للمهاجرين الذين لا يجيدون الفرنسية. ويشرح هذا القسم أهمية تعلم اللغة الفرنسية في التواصل بشكل فعال في الحياة اليومية، والعمل بلغة كيبيك الرسمية، وممارسة إحدى المهن، والقيام بمشاريع تجارية، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والمدنية والاجتماعية، ومساعدة الأطفال على النجاح في المدرسة.

النقابات المهنية الست وأربعون

تضم كيبيك ٤٦ نقابة مهنية تضم أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ عضوا.

ويتمثل الدور الرئيسي لهذه النقابات في ضمان أن يقدم المهنيون، كل في مجال عمله، أفضل الخدمات الممكنة للجمهور. ويشمل ذلك تقديم الخدمات بلغة كيبيك الرسمية.

وللوفاء بالمهمة الكبيرة الموكلة إليها بموجب القانون، تمتلك كل نقابة مهنية الصلاحيات اللازمة لحماية الجمهور وضمان جودة الخدمات المهنية.

أماكن وأسماء

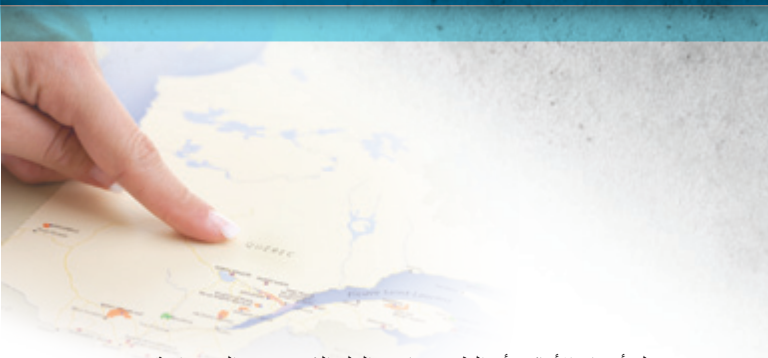

علم أسماء الأماكن أو الطبونيميا هو العلم الذي يهدف إلى دراسة وإدارة أسماء الأماكن. ويقصد بهذه الكلمة أيضا مجموع أسماء الأماكن بمنطقة ما.

وقد تأسست لجنة أسماء الأماكن في عام ١٩٧٧ بموجب المادة ١٢٢ من ميثاق اللغة الفرنسية وحلت محل اللجنة الجغرافية (١٩١٢-١٩٧٧). وهي تتولى على نحو خاص نشر بنك معلومات، يطلق عليه بنك كيبيك لأسماء الأماكن، يتم تحديثه بانتظام ويوفر معلومات دقيقة حول ما يربو على ٢٥٨ ٠٠٠ اسم مكان بكيبيك.

ويحدد ميثاق اللغة سلطة وواجبات وصلاحيات اللجنة، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة أسماء الأماكن في كيبيك.

لغة واحدة وجهات مرجعية

لجنة كيبيك المعنية بأسماء الأماكن
La Commission de toponymie du Québec
750, boulevard Charest Est, rez-de-chaussée
Québec (Québec) G1K 9M1
الهاتف: 418 643-2817
البريد الالكتروني: www.toponymie.gouv.qc.ca

المجلس الأعلى للغة الفرنسية
Le Conseil supérieur de la langue française
800, place D'Youville, 13e étage
Québec (Québec) G1R 3P4
الهاتف: 418 643-2740
البريد الالكتروني: www.cslf.gouv.qc.ca

هيئة كيبيك للغة الفرنسية
L'Office québécois de la langue française
125, rue Sherbrooke Ouest, 1er étage
Montréal (Québec) H2X 1X4
أو
750, boulevard Charest Est, rez-de-chaussée
Québec (Québec) G1K 9K4
الهاتف: 1 888 873-6202
البريد الالكتروني: www.oqlf.gouv.qc.ca

الأمانة المعنية بالسياسة اللغوية
Le Secrétariat à la politique linguistique
225, Grande Allée Est, 4e étage
Québec (Québec) G1R 5G5
الهاتف: 418 643-4248
البريد الالكتروني: www.spl.gouv.qc.ca

Secrétariat
à la politique
linguistique
Québec